



تطور مفهوم التنمية (Meier and Stiglitz, 2001):

نظرة الجيل الأول من الاقتصاديين 1940-1975

- بروز تخصص مستقل لاقتصاديات التنمية اهتم ببناء استراتيجيات ،
وتحولات هيكلية، ودور أساسي للدولة، وبتراكم رأس المال.

برزت الكثير من نماذج التنمية الشهيرة خلال هذه الفترة، منها:

- مراحل النمو لروستو Rostow
- النمو المتوازن لنركسة Nurkse
- نظرية الدفعة القومية لروزنشتاين – رودان Rosenstein-Rodan
- فرضيات بريش-مردال-سنجر Prebisch-Myrdal-Singer حول معدل التبادل الدولي وإحلال الواردات.
- أطروحة ليبشتاين Leibenstein حول جهود الحد الأدنى
- ونموذج الفجوتين لشنيري Chenery

- اقترنت هذه النماذج بتطبيقات في مجال السياسة الاقتصادية.
- الإيمان بفشل السوق في البلدان النامية، والحاجة لجهة مركزية لتخصيص الموارد، ودور أساسي للدولة في هذا المجال.
- انتقدت بعض هذه النماذج (الهيكلية على وجه الخصوص) نظام أسعار السوق في البلدان النامية من خلال التركيز على الجمود Rigidities، والإبطاء Lags، الندرة والفائض، انخفاض مرونة العرض والطلب، والتضخم الهيكلية (الميل الحدي للواردات يفوق الميل الحدي للصادرات)، والتشاؤم تجاه إمكانية تعزيز الصادرات.

- لذلك لا بد من دور إنمائي للدولة Development State .
- اعتقد هذا الجيل بأولوية التوجه للسوق المحلي Inward-looking بفعل عدم مرونة عوائد الصادرات (تفاؤل بالسوق المحلي، وتشاؤم بالسوق الخارجي).

نظرة الجيل الثاني من الاقتصاديين (1975 – للآن):

- التنمية جزء من النظرية النيوكلاسيكية، والتي تعتبر الأساس في صياغة السياسات.
- القيود التنموية لا تعتمد على الشروط الأولية للبلدان واختلافاتها بل على اختلافات السياسات الاقتصادية. فالبلد يوصف فقيرا بسبب "الحلقة المفرغة للفقر" بل بسبب فقر سياساته وسوء أدائها.

- مبدأ "الرشادة" يسري في البلدان النامية بنفس الدرجة التي يسري فيها في البلدان المقترحة.
- الاهتمام بالمستوى الجزئي في التحليل، بدلا من الاهتمام بالمستوى الكلي (كما هو الحال في إسهامات الجيل الأول). وذلك لاعتقاد هذا الجيل بأهمية وفعالية السياسات المستمدة من التحليل الجزئي مثل سياسات التعريف، والدعم، وغيرها.

- ساهمت وفرة البيانات بتعزيز الاهتمام بالتحليلات الجزئية مثل ميزانيات الأسرة، والمسوحات القطاعية، ورأس المال البشري، . . الخ.
- كيفية تخصيص رأس المال أهم من عملية تراكم رأس المال (الجيل الأول). فمعدل الادخار قد يكون مرتفع إلا أن معدل النمو منخفض بفعل سوء تخصيص الموارد.

- ينظر للعنصر المتبقي في دالة الإنتاج على أنه يمثل تأثيرات العديد من العوامل مثل التحسن في نوعية العمل، وإعادة تخصيص الموارد نحو الاستخدام الآنف، واستغلال اقتصاديات الحجم، والتحسين في طريقة مزج مختلف الموارد. أما في الجيل الأول فينظر إلى هذا العنصر المتبقي باعتباره يمثل التطورات التكنولوجية.

- توصف السياسات الجيدة بأنها الناجحة بالتحول من التوجه للسوق المحلي إلى السوق الخارجي، وبنجاحها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتخصيصها للمشروعات العامة، واتباعها لآليات السوق.
- معنى ذلك أن تشوهات السوق تصحح من قبل الاعتماد على آلية الأسعار وليس من الأسعار الإدارية الحكومية.

تطور تصنيف نظريات التنمية:

- طور هيرشمان Hirshman معيارين لهذا النوع من التصنيف:
- الأول: قبول أو رفض عالمية النظرية الاقتصادية (صلاحية النظرية النيوكلاسيكية مكانيا وزمانيا).
- الثاني: قبول أو رفض وجود منافع متبادلة في إطار التجارة الدولية ما بين الدول المتقدمة والنامية.

بناء على هذا التصنيف يقترح هيرشمان أربع أنواع من نظريات التنمية:

قبول وجود منافع متبادلة دوليا	رفض وجود منافع متبادلة دوليا	أساس التصنيف
الجيل الأول من اقتصادي التنمية: علم مستقل للتنمية	نظرية التنمية النيوماركسية	رفض شمولية النظرية الاقتصادية
الجيل الثاني من اقتصادي التنمية: النظرية النيوكلاسيكية	النظرية الماركسية	قبول شمولية النظرية الاقتصادية

- علما بأن النظرية النيوماركسية تعتقد برفض كل من عالمية الاقتصاد،
والمنافع التجارية المتبادلة. وتنطلق هذه النظرية بالاعتماد على آراء
باران Baran بكتابه "الاقتصاد السياسي للنمو". وتعتقد هذه
النظرية بأنه في ظل الاستغلال والتبادل اللامتكافئ ما بين البلدان
المتقدمة والنامية، نشأت تركيبة سياسية واقتصادية مختلفة في البلدان
النامية عن تلك السائدة في البلدان المتقدمة، ولذلك أصبح من
المستحيل أن تسلك الدول النامية نفس مسار الدول المتقدمة المعتمد
على الآلية الرأسمالية.

- أما النظرية الماركسية فإنها ترفض فكرة المنافع التجارية المتبادلة، إلا أنها تقبل أحادية علم الاقتصاد (الماركسي في حالة هذه النظرية). واعتمدت هذه القناعة على مقولة ماركس بأن الدول الصناعية لا تفعل شيئاً سوى رفع صورة مستقبلها هي لتلك الدول التي تعقبها في السلم الصناعي.



النظرية الراقية للتنمية: (تم الاعتماد على التلخيص الوارد في عبدالقادر، 2003)

- تطلق على النظريات التي تبلورت خلال الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي (وتصنف أساساً تحت إسهامات الجيل الأول من اقتصاديي التنمية). وفيما يلي عرضاً ملخصاً لأهم أطروحات هذه النظرية، ومن خلال الإشارة لأهم مقترحي أطروحات هذه النظرية:

(أ) ضرورة الاستثمار في التصنيع من خلال "الدفعة القوية" لرونشتين-رودات و "الجهد الأدنى" للبنشتاين، و "النمو غير المتوازن" لهيرشمان.

(i) أطروحة "الدفعة القوية":

- تنطلق من مبرر سيادة الوفورات الخارجية النقدية (اعتماد دالة إنتاج وحدة إنتاجية معينة ليس فقط على عناصر إنتاجها بل على إنتاج وعناصر إنتاج وحدة إنتاجية أخرى)، وكذلك الوفورات الخارجية التقنية التي تسبب في فشل السوق بتحقيق التخصيص الأمثل.

- وتشير هذه الأطروحة إلى قصور النظرية التقليدية من حيث اهتمامها بمجاله التوازن الساكن، حيث الاستثمار يعادل صفرا. لذا اهتمت بالمسار الموصل إلى نقطة التوازن، وليس بالنقطة نفسها. وطالما أن هناك نقصا في الطلب في الاقتصادات النامية فإن من شأن الاستثمارات العديدة والآنية أن تخلق طلبا ويصبح إنتاج مختلف المشروعات مجديا. وبالتالي يقلص أو يتلاشى الفرق ما بين المنتجات الحدية الخاصة والعامة.

(ii) أطروحة لبنشتين حول الجهد الأدنى :

- تتصف البلدان المتقدمة بجمالة عدم التوازن، في حين تتصف البلدان النامية بجمالة التوازن. لذا فإن المطلوب هو تحديد الشروط للانتقال من الحالة النامية إلى الحالة المتقدمة.

- يعبر عن حالة التوازن بالدول النامية من خلال استقرار متوسط دخل الفرد. وفي حالة تعرض حالة التوازن للاختلال ستتحرك قوى لزيادة، وقوى أخرى لخفض، متوسط دخل الفرد. ونظرا لأهمية الدخل المتدنية فوق الدخل التوازني فإن من شأن القوى المخفضة للدخل أن تكتسب التأثير الأكبر. إلا أن لتأثير القوى المخفضة للدخل حد أعلى، وأن تأثير الحد الأقصى للقوى المؤثرة على رفع الدخل سيكون أكبر.

- وبناء على ذلك يتم اقتراح أطروحة "الحد الأدنى الحرج" لغرض الانتقال من حالة نامية إلى حالة متقدمة تتصف بنمو مستمر أكبر مع الزمن، فمن الضروري، وليس الكافي، أن يتلقى الاقتصاد، في نقطة زمنية معينة أو خلال فترة، حافزا للنمو يكون أكبر من حد أدنى معين، ويتحدد هذا الحد من خلال قدرته على تحييد العوامل المخفضة للدخل.

(iii) نظرية النمو غير المتوازن :

- تعود لإسهامات هيرشمان Hirschman والتي تنطلق أن نقطة الاختناق الرئيسية في البلدان النامية هي في نقص إمكانيات اتخاذ القرار في هذه البلدان (في القطاعين العام والخاص).
- ولعلاج هذا الاختناق هو بإيجاد سلسلة من الطاقات الفائضة من التسهيلات الاجتماعية الفوقية، والتي من شأنها أن توجد بيئة مادية مناسبة لتشجيع الاستثمار المنتج. أو أن يعالج الاختناق مباشرة من خلال إنشاء أنشطة منتجة، ستولد بدورها الحاجة لمشروعات اجتماعية مكملة.

- رغم أن هذه النظرية ارتبطت أساساً بمفاهيم الترابط الأمامي والخلفي، إلا أنها استخدمت مفهومًا آخرًا مهمًا وهو "درجة التحمل والأداء"، والذي يشير إلى كيفية فهم تحديد فترة، واستمرارية، ووحدة أي عملية إنتاجية في الأداء بكفاءة عالية في نظام اقتصادي نامي. فدرجة التحمل والأداء تولد ضغوطًا للعمل بكفاءة، وإلا فإن إنجاز المهام تعتبر صعبًا أو مستحيلًا. وهنا يقدم هيرشمان بديلاً عن المفهوم السائد "المنافسة" باعتباره مصدر الضغط الرئيسي للكفاءة.

- يقود مفهوم "التحمل والكفاءة" إلى مفهوم آخر هو مفهوم "الصوت" والذي
يتمثل في ضغوط أصوات المستهلكين، والوحدات الاجتماعية الأخرى
لتحسين الأداء.

(iv) نظرية لويس حول الاقتصاديات الثنائية :

- تنطلق هذه النظرية من الفروض الكلاسيكية الخاصة بوجود عرض غير محدد من العمل يعمل في ظل أجر الكفاف. بالإضافة إلى انطلاقا من الفروض الكلاسيكية الخاصة بالتحريك الآني للنمو وتوزيع الدخل، وليس انطلاقا من الأسعار النسبية.
- وحاول لويس أن يجيب على السؤال الخاص بسبب انخفاض معدل الادخار (الكامن وراء التراكم الرأسمالي، المحرك الرئيسي للنمو من وجهة النظر الكلاسيكية).

- وتكمن إجابة لويس في ضعف القطاع الرأسمالي (القطاع الخاص ورأسمالية الدولة)، وبالتالي انخفاض معدل الأرباح ومن ثم معدل الادخار.
- ولمعالجة هذه الإشكالية لا بد من توسيع أهمية القطاع الرأسمالي، ولاسيما من خلال التصنيع. حيث يقصد بالقطاع الرأسمالي المنتج قطاع الصناعات التحويلية أساسا.

(v) استراتيجية إحلال الواردات :

- تعود لإسهامات بريش Prebisch الذي لاحظ أن مرونة الطلب على منتجات البلدان النامية (منتجات أولية أساسا) تميل نحو الانخفاض، في حين يمثل مرونة الطلب على منتجات البلدان المتقدمة، أو دول المركز (منتجات مصنعة أساسا) إلى الارتفاع. الأمر الذي يعمل ضد معدل التبادل الدولي للبلدان النامية، أو دول المحيط، ولصالح البلدان المتقدمة.

- كما لاحظ أيضا أن التطور التكنولوجي في البلدان المتقدمة قد ساهم في رفع الأجور الحقيقية وفي خلق مستوى معاشي مرتفع، إلا أنه لم يساهم في خفض أسعار السلع المصنعة للبلدان النامية.
- في حين لم يساهم التطور التكنولوجي في البلدان النامية بتحسين الأجر الحقيقي، بل أدى إلى خفض الأسعار. وخاصة انخفاض أسعار السلع المصدرة، في علاقتها بأسعار السلع المستوردة من البلدان المتقدمة (اتجاه معدل التبادل الدولي لغير صالح البلدان النامية). معنى ذلك أن مكاسب التطور التكنولوجي تنتقل إلى البلدان المتقدمة.



- لعلاج هذه المشكلة اقترح بريش استراتيجية إحلال الواردات، أي التوجه نحو السوق المحلي Inward Looking أساسا، أو ذلك لحل مشكلة تدهور معدل التبادل الدولي المشار إليها أعلاه. على أن يتم ذلك من خلال سياسة حمائية.

- ترتب على سياسة إحلال الواردات العديد من أدوات السياسة الاقتصادية مثل التحكم بالنقد الأجنبي وأسعار الصرف، وتوجيه الاستثمارات المحلية، وسياسة دخلية لتحفيز الطلب الفعال، ودور أساسي للدولة في الأنشطة التي تتطلب استثمارات ضخمة.
- يعتبر إسهامات بريش الأساس لما عرف لاحقا بالمدرسة الهيكلية.

ملخص لأطروحات الجيل الأول لاقتصادي التنمية

أولاً: الحاجة لتراكم رأسمالي متسارع لتحقيق التصنيع: ركزت النظريات المختلفة (مثل الدفعة القومية، والحد الأدنى من الجهد، والنمو المتوازن، وغير المتوازن) وكذلك نظريات سولو، وهارولد دومار على أهمية تعجيل التراكم الرأسمالي لتحقيق مستوى أعلى من متوسط دخل الفرد. مع ترشيد لدور المساعدة الأجنبية ضمن نموذج الفجوتين.

ثانياً: فشل تاريخي وأساسي للسوق في البلدان النامية: أسواق غير كاملة (جمود واحتكارات)، وغياب بالأسواق السياسية، وغياب للقدرات التنظيمية الملائمة. لذلك فإن هذه البلدان لا يتوافر لديها نظام سعري جيد. وبالتالي لا بد أن يؤخذ القطاع العام الدور القيادي، وأن يقوم بدور المنسق والمنظم لتخصيص الموارد.

ثالثاً: التشاؤم بشأن الصادرات أو عدم مرونة الطلب على الصادرات: في ظل اتساع الفجوة ما بين مرونة الطلب على المواد الأولية والزراعية للبلدان النامية، ومرونة الطلب على منتجاتها الصناعية، كان لا بد من الاعتماد على السوق المحلية كمصدر لتوليد النمو، وضرورة الرقابة على سعر الصرف، وتبني استراتيجية إحلال الواردات.

رابعاً: التضخم الهيكلي: يعود التضخم في البلدان النامية إلى جمود العرض المحلي أو إلى الصدمات الخارجية. وهذه نتيجة محتومة لجهود النمو. وأن تبني سياسات الاستقرار الاقتصادي ستكون على حساب التنمية بحد ذاتها.



ملخص لأطروحات الجيل الثاني من اقتصادي التنمية

أولاً: أحادية النظرية الاقتصادية الكلية: فشل الأداء الاقتصادي يعود إلى فقر الحوافز وليس إلى عدم الاستجابة. فاللاعبين الاقتصاديين في البلدان النامية، شأنهم شأن نظرائهم في البلدان المتقدمة، يعملون وفق مبدأ تعظيم الرشادة الاقتصادية. لذلك فإن نفس النظرية الاقتصادية، مع تركيز على الحوافز التقليدية والاستقرار، تصلح للبلدان النامية أيضاً.

ثانياً: الفشل في تحقيق التنمية يعود إلى سوء السياسات وليس إلى الصدمات الخارجية: ينبثق فشل السياسات عن ثلاث أسباب رئيسية: (أ) التركيز على التراكم الرأسمالي، و (ب) الإفراط في توسيع القطاع العام، (ج) نظام سعري تشوه بشكل كبير. والحل هو إصلاح النظام السعري. **Get the Price Right.**

ثالثاً: المجالات الجديدة للتحقق: زيادة الاهتمام أكثر بالمستوى الجزئي من التحليل، وزيادة الاهتمام بدراسات الاقتصاد القياسي، والتنمية الريفية.

رابعاً: نظرية جديدة للنمو: تهدف إلى تحديد أهمية التطور التكنولوجي داخليا.



تابع ملخص لأطروحات الجيل الثاني من اقتصادي التنمية

خامسا: اقتصاد سياسي جديد للدولة، ونظرية استراتيجية للتجارة: يهدف إلى تحديد قرارات الدولة داخليا، وفي ظل دمج علاقات القوة في التجارة الدولية.

سادسا: الاقتصاد المؤسسي: التركيز على أهمية الأشكال المختلفة للمؤسسات (والتي تعالج على أنها ذات تأثير حيادي في النظرية النيوكلاسيكية) على سلوك مختلف الوحدات الاقتصادية.

سابعا: شكل جديد لفشل السوق: معلومات غير كاملة، وغياب المخاطرة والأسواق المستقبلية، وتكاليف المعاملات، .. الخ.

تطور الفكر التنموي

